

عرض موجز وتعليق على كتاب  
“Globalization and Its Discontents”  
By  
Joseph E. Stiglitz

إعداد / أحمد السيد الدقن

## مقدمة

أصبحت العولمة القضية الرئيسية التي تطغى على العديد من الكتابات والمناقشات الخاصة بالإدارة العامة ، وذلك من حيث الضغوط التي تشكلها على فكر وعمل الإدارة العامة. فالعولمة هي الظاهرة التي تشكل النظام العالمي اليوم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتطبعه بطبعها.

وهناك جدل كبير بشأن مزايا العولمة ومساؤتها بين الدول النامية والمتقدمة. في بينما تدفع الدول النامية بأن العولمة يكتنفها العديد من السلبيات التي تشكل خطراً يهددها ، فإن الدول المتقدمة ترى أن العولمة في صالح وخير البشرية جمعاً وليس الدول المتقدمة فقط.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يكشف عن حقيقة العولمة ومساؤتها والإصلاحات الضرورية لها لتحقيق الخير والنفع لجميع دول العالم. وتتزايده أهمية الكتاب في ضوء أن مؤلفه من الدول المتقدمة وأنه ليس شخصاً عادياً بل إنه خبير في الاقتصاد الدولي وأنه حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 ، كما عمل مستشاراً اقتصادياً للإدارة الأمريكية وعمل في البنك الدولي أحد المنظمات الدولية الرئيسية المسؤولة عن إدارة العولمة الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أفكار رئيسية وهي :

### **أولاً: فشل المنظمات الدولية والدول المتقدمة في الوفاء بعهودها**

يتحدث الكاتب عن الاحتجاجات التي وقعت أثناء اجتماع منظمة التجارة العالمية بسياتل في الولايات المتحدة ، وعن أن هذا الاتجاه يت ami بقوة والغضب الشديد ينتشر ، حيث أصبحت مشاهد الصراع والاضطراب بالفعل أمراً مألوفاً حدوث أبناء المجتمعات الهمامة لصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية . ويذكر الكاتب أن المظاهرات والاحتجاجات ضد سياسات وأداء هذه المنظمات الدولية ليست أمراً جديداً حيث إنها تقع في الدول النامية ، وذلك عندما يفرض على دولهم تطبيق برامج تقشف

اتضح أنها أكثر من فاسية ، ولكنها لم تكن لها آذان صاغية في الغرب . أما الجديد الآن فهو أن موجة الاحتجاجات الحالية تحدث في الدول المتقدمة.

ويشير الكاتب إلى أن هذه الموجة من الاحتجاجات جاءت نتيجة لفشل المنظمات الدولية الرئيسية التي تدير العولمة (الاقتصادية) في الوفاء بعهودها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الدولي وتحقيق التنمية والرخاء للعالم أجمع في ظل العولمة. ويوضح الكاتب هذا الفشل من خلال رصده لعدة أحداث اقتصادية آثرت على العالم أجمع وهي :

- أزمة اقتصاديات شرق آسيا عام 1997 .
- تباطؤ الاقتصاد العالمي وازدياد الأزمات والمشاكل الاقتصادية.

ويؤكد الكاتب هذه الحقيقة بالواقع الذي شهدته روسيا منذ الشروع في التحول نحو الأخذ بنظام السوق ، حيث تراجع الإنتاج فيها وزادت معدلات البطالة والفقر مما كان عليه حالها قبل انهيار الشيوعية . ويوضح الكاتب أن أسباب حدوث ذلك هو سلوك المسؤولين الفاسدين في روسيا الذين طبقوا حرفيًا سياسات صندوق النقد الدولي دون مراعاة الأبعاد المختلفة ، هؤلاء المسؤولين الذين نهبوا العديد من الأموال وطبقوا أساليب ديكاتورية في التحول نحو الأخذ بنظام السوق ، ومع هذا حظوا بدعم الغرب بسبب التخوف من الارتداد إلى الشيوعية.

كما يتحدث الكاتب عن عدم عدالة الدول المتقدمة في تطبيق قوانين التجارة (طبقاً للعولمة) مثل فرض الولايات المتحدة للعديد من رسوم الإغراق على وارداتها من الألومنيوم والليورانيوم الروسي ، مما يشكل واقعاً فرض حماية لصالح المنتجات المحلية الأمريكية والقضاء على قواعد المنافسة التي تعد أحد العناصر الأساسية لاقتصاديات السوق.

## ثانياً: ضرورة عدم فرض استراتيجيات معينة من قبل صندوق النقد الدولي

تحدث الكاتب عن أن صندوق النقد الدولي اتجه نحو الأخذ بمنهج "مقاس واحد للجميع" ، وأن مشاكل هذا النهج تصبح حادة على وجه الخصوص عندما يتم مواجهة تحديات الدول النامية في حالة تحولها نحو نظام السوق .

ويذكر الكاتب أنه من الضروري عدم فرض استراتيجيات معينة من قبل صندوق النقد الدولي على الدول التي تقوم بعملية إصلاح لاقتصادها والانتقال به نحو نظام السوق ، حيث إن لكل دولة ظروفها وأولوياتها ، كما أنه من الضروري عند الانتقال نحو نظام السوق أن يتم ذلك بشكل متدرج ومتتابع ، وأيضاً هناك عوامل ينبغي على صندوق النقد أن يضعها في الاعتبار عند مطالبة الدول التي يدعمها بتطبيق سياساته.

ويعلل الكاتب ذلك مستشهدًا بالأزمة الآسيوية، وبأن الدول التي نفذت سياسات الصندوق مما تصاعدت فيها الأزمة مثل إندونيسيا التي لم تشهد تحسناً إلا بعد فترة أطول وبمعدلات أقل مما حدث للدول التي لم تلتزم بتطبيق هذه السياسات مثل ماليزيا.

ويوضح الكاتب أن دولة مل تايلاند التي طبقت تعليمات الصندوق تماماً ، قد استمرت بعد أكثر من ثلاثة سنوات على بدء الأزمة وهي لا تزال تعيش في كساد اقتصادي مع معدل نمو حوالي 2.3% وهو أقل من معدلها قبل وقوع الأزمة ، كما أن القليل جداً من شركاتها هي التي تم إعادة هيكلتها ، كما لم تسدد حوالي 40% من قروضها، وذلك بخلاف كوريا الجنوبية التي لم تطبق تعليمات الصندوق فقد استعادت انتعاشها الاقتصادي بسرعة.

ويذكر الكاتب أن الطريقة التي تمت بها معالجة الأزمة وخاصة من خلال رفع الأسعار ، من المحتمل أن يكون لها آثار عكسية على النمو الاقتصادي في منطقة آسيا على المدى الزمني المتوسط وربما الطويل أيضاً .

ويتحدث الكاتب عن أن دعاء الخصخصة لم يتمكنوا من أن يدركون أنه بدون وجود هيكل قانونية مناسبة ومؤسسات السوق ، فإن الملك الجدد لمشروعات الدولة من رجال الأعمال قد يعملون على تفكيك أصول الدولة بدلاً من استخدامها كأساس لتوسيع الصناعات . ويذكر الكاتب أن النتيجة ستكون كما حدث في روسيا ودول أخرى حيث تحقق الخصخصة في أن تكون قوة فعالة لتحقيق النمو كما كان متوقعا ، بل إنه في الواقع وفي بعض الأحيان يصاحب الخصخصة تدهور وتصبح عاملًا قويا في تقويض الثقة في مؤسسات الديمقراطية ونظام السوق .

### ثالثاً: نماذج ناجحة للإدارة الحكومية في إطار العولمة

يتناول الكاتب الحديث عن السبيل الأفضل نحو الأخذ بنظام السوق حيث يستشهد بالنموذج الصيني الذي يعد رائدا في هذا المضمار ، والذي يقوم بالانتقال نحو نظام السوق بهدوء وتدرج دون أن يحدث آية آثار جانبية ، بل يشهد الاقتصاد الصيني استقراراً ونمواً متزايداً.

كما يتناول الكاتب نموذج الإدارة الحكومية في السويد حيث تضطلع الحكومة بالقيام بمسؤوليات أكبر لتعزيز الرفاهية الاجتماعية ، كما تواصل تقديم تأميمات ضد البطالة وخدمات صحية عامة بشكل أفضل مما في الولايات المتحدة .

ويشير الكاتب أنه لا يمكن الرجوع عن العولمة فهي باقية ، ولكن المهم هو الكيفية التي يمكننا بها أن نجعل العولمة تعمل بمهارة ، كما أنه لا يمكننا التعويل على نظام اقتصاد السوق في إنتاج السلع والخدمات التي تعتبر بشكل أساسي عامة مثل الدفاع ، وفي مجالات أخرى أخفق نظام السوق في أن يعمل فيها ، فالحكومات تقدم قروضاً لطلبة العلم مثلاً لأن نظام السوق فيها قصر عن تمويل الاستثمارات في رأس المال البشري ، كما أن الحكومات تلعب دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي .

ويتحدث الكاتب عن رؤية متكاملة للطريق المستقبلي للعولمة وللمؤسسات الدولية القائمة على إدارتها . وتستند هذه الرؤية إلى القيام بإصلاحات ضرورية من بينها: توجيه جهود المنظمات المالية الدولية نحو جعل الآليات الخاصة باقتصاد السوق تعمل بشكل أفضل ، وتطوير نظم وقواعد البنوك ، وتطوير إدارة المخاطر ، وتطوير شبكات

الأمان الاجتماعي، والارتقاء بمستويات التفاعل مع الأزمة. كما تستند تلك الرؤية إلى إجراء تحليلات دقيقة للدول التي أخفقت وللدول التي نجحت للخروج بالعبر والدروس لإعادة توجيه مسار العولمة بما يحقق الخير للبشرية جماء.

وهكذا ، يعد الكتاب تحليلا رائعا للعلوم الاقتصادية وسلبياتها، من باحث وخبير اقتصادي عمل في مطبخ العولمة سواء في البنك الدولي حتى وصل إلى أن يكون نائبا لرئيسه أو في الإدارة الأمريكية كمستشار اقتصادي في عهد الرئيس السابق كلينتون ، كما قدم أبحاثا في الاقتصاد جعلته يفوز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 . لذا يعد هذا الكتاب بمثابة شهادة حقيقة توثيقية من رجل غربي(من الدول المتقدمة) شارك في الأحداث .

ويتعين علينا -كما ذكر الكاتب -أن نقوم بدراسة تحليلية ودقيقة لعوامل الإخفاق والنجاح لتجارب الإدارات الحكومية في النماذج التي ذكرها الكتاب مثل روسيا والصين، ولكن مع دراسة لظروف البيئة لكل نموذج ، حتى يمكن الخروج بأسس عامة لنجاح الإدارة الحكومية .

غير أن النقطة الهامة التي يتبعنا أن نخرج بها كدارسين للإدارة العامة المقارنة هي التأكد من استحالة تعميم نموذج في الإدارة الحكومية من قبل المؤسسات الدولية لكي يطبق على جميع دول العالم. مما يستلزم دراسة ظروفنا البيئية في المقام الأول قبل الأخذ بأي أسس من نموذج ناجح.

كما يعد هذا الكتاب بمثابة تأكيد على دور الإدارة الحكومية والتدخل الحكومي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة ، وأنه دور لا يجب التراجع عنه ، خاصة بالنسبة لمجالات الرعاية الاجتماعية، وعلى أن التحول نحو نظام السوق يجب أن يتم بتدرج وبعد تهيئة الظروف البيئية حتى لا يؤدي هذا التحول إلى انهيار اقتصادي في الدولة وكياناتها.